

الذريعة إلى اصول الشريعة

- [660] عن الاحكام (1) وبين غيرها من الاخبار لم يجز لغيره أن يسوي بين الكل، ولا تناقض (2). وقد كنت نصرت هذه الطريقة في كتبي، بأن قلت: إذا جعلتم أمانة كون الحكم صلاحاً وصواباً الاختيار (3) له، جعلنا الكلام في نفس الاختيار (4): فنقول (5): الاختيار فعله (6)، ويمكن (7) عنده أن يكون قبيحاً، إذا تعلق بقبيح، كما يمكن أن يكون حسناً، فبأي شيء نأمن (8) في هذا الاختيار أن يكون قبيحاً، وهو إذا أقدم (9) عليه مخاطراً، لانه (10) يجوز كونه قبيحاً، والاقدام على ما يجوز الفاعل كونه قبيحاً (11) كالأقدام على ما يعلمه قبيحاً في القبح؟ فإن قالوا: يأمن (12) من (13) ذلك بخبر الله تعالى له (14)
- 1 - ج: - عن الاحكام. * 2 - الف: يناقض. 3 -
- الف: بالاختيار. * 4 - الف: الاخبار. 5 - ج: فيقول. * 6 - الف: فعل. 7 - ب وج: ممكن. * 8 -
- ط: يأمن. 9 - ب: قدم. * 10 - ب: + لا. 11 - ج: - وهو إذا، تا اينجا. * 12 - الف وب:
- نامن. 13 - الف وج: - من * 14 - الف: - له. (*)
-